الخاتمة :

بعد الدراسة البسيطة التي قمنا بها و التي من خلالها حاولنا الاحاطة بمختلف العناصر التي تمس السكن الجماعي . مبرزين في ذلك أهم المراحل التي مرت بها هذه السياسة المنتهجة من طرف الدولة و الصيغ التي يطرح بها السكن الجماعي في ظل التطور الذي عرفته الدولة على جميع المستويات . بحيث شهد مجال التعمير اهتماما كبيرا و خصوصا مع التطور الحاصل و النمو السريع الذي يستدعي سياسة فعالة للتخطيط و التسيير لكي يتماشى مع الاحتياجات الأساسية للمستخدم و تتوافق مع عاداته و وتقاليده ، مهملا في ذلك النوعية العمرانية و المعمارية للمجال السكني و الذي هو عاجز عن أداء وظيفته الحقيقية في توفير الراحة و الحياة الكريمة للمواطن كما أنه أصبح متدهور الى درجة كبيرة و هذا يعود الى أن المستخدم يقوم بالتغيير في المسكن سواء في الداخل أو في الخارج بما يتماشى مع عاداته و تقاليده. إضافة الى تفاعله السلبي مع الفضاءات الخارجية .

كما نشير الى السكن الجماعي في مدينة بسكرة عرف تدهور كبيرو هذا راجع الى عدم الاهتمام بشكل كبير على الجانب المعماري و العمراني في التصميم و كذا الى الجانب الاجتماعي و البيئي . و لهذا لابد أن يكون هناك تفكير فعال في أفضل و أنجع الصيغ و الأشكال الكفيلة بجعل هذا النوع من السكن يتمتع بمظاهر حضرية جيدة تليق مع المستخدم كما يجب مراعاة النمط المعماري و العمراني الذي يتلائم مع طبيعة المنطقة و كذا مع ثقافتها و تقاليدها و يجب تفادي ظاهرة توفير الكمية على حساب النوعية .

وقد حان الوقت للتحول نحو الإنتاج النوعي بدل الكمي في مجال السكن سواء ما تعلق منه بالكتلة المبنية و واجهاتها من جهة و تصاميم الشقق السكنية في ضمنها من جهة ثانية . و حتى مواد البناء و التصميم العام للمشروع كلها حيثيات يجب مطابقتها مع مؤشرات التنمية المستدامة قصد الرفع من مستوى الحياة الحضرية للأحياء السكنية ، ومنه الرقي بالبيئة العمرانية و الوظيفية للمدينة ككل.